

أثر « تبييض الأموال » على مؤشرات « الاقتصاد الكلي » (دراسة تحليلية وتجريبية)

هشام غربي

أستاذ مساعد

قسم العلوم الاقتصادية / المركز الجامعي بالوادي

(ghichamdz@gmail.com)

المقدمة :

أصبح الاقتصاد الحالي في ظل التطورات المتلاحقة، يشكل كيانا مترابطا تتفاعل أجزائه فتتأثر وتؤثر في المتغيرات المختلفة التي يحدثها العالم المعاصر، ولا شك أن سلامة « الاقتصاد الوطني » عامل أساسي في استقرار البلاد بجميع مقوماتها لا سيما « الاقتصاد الكلي » والذي أصبح هاجس الريج فيه سائدا، بغض النظر عن المساوئ الناتجة عن العمليات المؤدية إليه، سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة، وهذه الأخيرة تولد إيرادات سوداء يصعب توظيفها بشكل مباشر داخل الاقتصاد نظرا لسهولة اكتشاف مصدرها في حالتها هذه، حتى ظهرت ما يسمى بـ « تبييض الأموال غير المشروعة » لإزالة خطر سهولة اكتشاف مصادر هذه الأموال وإبعادها عن منبعها الأصلي .

وبالتالي تركز إشكالية هذه الدراسة حول كيفية تأثير « تبييض الأموال » على « الاقتصاد الكلي » من خلال التأثير على مختلف مؤشرات النقدية والحقيقية .

وبعد توضيح مفهوم « تبييض الأموال » سوف نعالج الإشكالية من خلال التطرق للعناصر التالية :

1. تأثير تبييض الأموال على السياسات الاقتصادية الكلية، والتي نبين فيها :

أ. التأثير على السياسة النقدية (بما فيها معدل التضخم وأسعار الفائدة) .

ب. التأثير على السياسة المالية (من خلال النفقات العامة والإيرادات) .

2. تأثير تبييض الأموال على المؤشرات الحقيقية للاقتصاد الكلي، والتي نوضح فيها :

أ. التأثير على معدلات الادخار والاستثمار .

ب. التأثير على الدخل الوطني ومعدل البطالة .

1. مفهوم « تبييض الأموال » :

تبدو ظاهرة « تبييض الأموال » بسيطة في مفهومها العام، إلا أنها مركبة ومعقدة في جوانبها الخاصة وهذا ما جعل تعريفها يتعدد عند الكثير من الدارسين لها، إلا أنه يصب في محور واحد نوضحه بعد صياغة بعض التعاريف التي تدرج في إطار الوثائق الدولية والإقليمية .

أولا - الوثائق الدولية : بدء ذي بدء، ينبغي أن نشير إلى أن تعريفات تبييض الأموال التي صدرت عن الوثائق والاتفاقيات الدولية من خلال الأمم المتحدة، تتركز كلها حول اتفاقية فيينا عام 1988 م كأصل عام ومن هذه التعريفات نذكر :

- تبييض الأموال هو : « تمويه مصدر الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة » .
- « التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها وأصلها الحقيقي »¹ .
- « تحويل العائد غير المشروع من نظام يقوم على النقد إلى نظام يقوم على العمل »² .
- أما إعلان بازل فقد عرف تبييض الأموال على أنه : جميع العمليات المصرفية التي تهدف إلى إخفاء المصدر غير المشروع للأموال .

ثانيا : الوثائق الإقليمية : من بينها ما أورده المجلس الأوروبي في شأن عمليات تبييض الأموال، إذ نص على أنه « تغيير شكل المال من حالة إلى أخرى أو توظيفه أو تحويله أو نقله مع العلم أنه مستمد من نشاط إجرامي أو من فعل يعد مساهمة في مثل هذا النشاط، وذلك بغرض إخفائه أو تمويه حقيقة أصله غير المشروع أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكابه لتجنب النتائج القانونية لفعله » .

أما عن التعريف الذي أورده المشروع القانوني العربي الإرشادي لمكافحة تبييض الأموال والذي جاء فيه « أي فعل يقترف مباشرة أو من خلال وسيط بغية اكتساب أموال أو حقوق أو ممتلكات أيا كان نوعها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها في خزانة أو تبادلها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو حيازتها أو تحويلها، مع العلم أنها تمثل عائدات، لغرض إخفاء منشئها غير المشروع أو تمويهه أو الحيلولة دون اكتشافها أو لغرض مساعدة أي شخص ضالع في ارتكابها على الإفلات من العواقب القانونية لأفعالها³ » .

إذن، ومن خلال هذه التعريفات نرى أن تبييض الأموال يقوم على صناعة واقع زائف واصطناعه ليبدو وكأنه حقيقي فعلي وعلني أي إيجاد واقع علني يبدو نظيف، لكن يخفي وراءه تصرفات كامنة غير مشروعة، ويمكن القول أن تبييض الأموال متعددة المراحل تقوم على مزج الأموال الناتجة عن الأنشطة الممنوعة وخلطها بأموال أخرى نظيفة وضخها معا في النظام المالي بحيث يصعب إدراكها أو الوصول إلى مصدرها الأصلي، ومن ثم يمكن لصاحبها أن يعيد إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة .

حتى يتمكن من توضيح المفهوم جيدا عند من يرى بأن تبييض الأموال لها بعض الآثار الإيجابية ونؤكد على أن هذه الآثار لا تنعكس إلا على أصحاب التبييض على المدى القصير، على حساب التدهور الاقتصادي والاجتماعي للدول وللأفراد على المدى الطويل، وحتى ولو وجدت لا يمكن أن تقارن مع فداحة الآثار السلبية الناتجة عنها على المدينين القريب والبعيد .

¹ - دليل الأمم المتحدة للتدريب على تنفيذ قوانين العقاقير المخدرة، 1991 م، وثيقة رقم 30091-7091، الفصل الرابع، التحقيق المالي .
² - Money Laundering and Financial Investigation, P1, Global program Against Money laundering, United Nation of fice for Drug control and crime prevention (UNODCCP) Vienna , 1988 .

³ - محمد علي العريان، عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005، ص 32 .

2. تأثير « تبييض الأموال » على السياسات الاقتصادية الكلية :

يقول « غاري نوفيس » محلل برامج في مكتب الشؤون الدولية الخاصة بالمخدرات وتطبيق القوانين بوزارة الخارجية الأمريكية : « إن تبييض الأموال يشوه القرارات التي ينبغي على مؤسسات الأعمال اتخاذها، ويزيد من خطر إفلاس البنوك، ويفقد الحكومة سيطرتها على السياسات الاقتصادية ويضر بسمعة البلاد ويعرض شعبها لتجارة المخدرات وسائر الأعمال الإجرامية »¹.

كما قال ميشيل كامديسو المدير السابق لصندوق النقد الدولي « إن حجم عمليات تبييض الأموال يبلغ على الأقل ما بين 2 و 5 % من إجمالي الناتج المحلي لجميع بلدان العالم، وأنه لا يقل عن 600 مليار دولار، وفي بعض بلدان الأسواق الناشئة، قد تكون عائدات الأعمال غير المشروعة هذه تفوق بكثير موازنات الحكومات، مما يؤدي إلى فقدان تلك الحكومات السيطرة على السياسة النقدية والمالية للبلاد، وفي الواقع يمكن في بعض الحالات استخدام ضخامة حجم العائدات المتراكمة التي يتم تبييضها لمحاصرة بعض الأسواق، أو حتى اقتصاديات بلدان صغيرة ».

2.1. التأثير على السياسة النقدية :

نظرا لانتشار أعمال التبييض وبشكل خفي، فإنه يتعين على واضعي السياسة النقدية أن يأخذوها في الحسبان، ولكن نظرا لصعوبة قياسها، فإنها تشوه المعلومات الاقتصادية وتضع العراقيل أمام إدارة الحكومات للسياسات النقدية، هذا وبالإضافة إلى ذلك فإن المقدرة على التحديد الإحصائي للبلد وعملية الإصدار ومقر أصحاب الودائع هي من أهم العناصر الأساسية اللازمة لفهم السلوك النقدي .

لانتقال الطلب على النقود من بلد لآخر بسبب تبييض الأموال، من شأنه ظهور بيانات نقدية مظلمة، وتكون له نتائج معاكسة بالنسبة لعدم استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة وإحداث التضخم بمختلف أنواعه، الركودي والجامح .

وفي عام 1996م، كلف فريق العمل المعني بالنشاط المالي (FATF-GAFI)، الخاص بمكافحة تبييض الأموال والتابع لصندوق النقد الدولي ومركزه باريس بإعداد دراسة عن تأثير تبييض الأموال على الاقتصاد الكلي، وكان الدافع وراء هذه الدراسة هو تشجيع صندوق النقد الدولي، إنفتاح الأسواق المالية الدولية، من خلال إلغاء الرقابة على الصرف، لتبين هذه الدراسة أن هذا التحرير محفوظا بالمخاطر في أغلب الأحيان لأنه يفتح قنوات إضافية لتبييض الأموال، وقال (لاري جوروين) في مجلة *Globale Finance*، في جانفي 1990 « ...فمع إلغاء الجمارك والرقابة على الصرف في الاتحاد الأوروبي، ستزدهر عمليات تبييض الأموال ما لم يتم سن قوانين جديدة »²

¹ - جون ماكديويل وغاري نوفيس، «عواقب تبييض الأموال والجرائم المالية»، المجلة الإلكترونية لوزارة الخارجية الأمريكية، ص 2.

² - بيترج. كويرك، « غسيل الأموال يثير التشويش في الاقتصاد الكلي »، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 34، العدد 1، مارس 1997، ص 7.

وهناك دراسة تبين أن هروب رأس المال على نطاق واسع قد أطلقتها الحوافز الإقتصادية الناتجة عن الرقابة على الصرف، وأسعار الفائدة والتحويلات غير الخاضعة للسوق، وليس النشاط الإجرامي¹. وهناك دراسة أخرى قام بها الإقتصادي بيتر كويرك (Peter J. Quirk) عام 1996، تختلف عن العمل المقدر من ناحية الإقتصاد الكلي من ناحيتين :

- الناحية الأولى : أنها دراسة مشتركة بين القطاعات في 19 بلدا صناعيا .
 - الناحية الثانية : أنها تستخدم معلومات الإنترنت عن الجريمة والمعلومات الخاصة بحجم مشاركة الأيدي العاملة كبديل عن إستخدام الأسواق غير الرسمية بالإضافة إلى المتغيرات المقدره للتهرب الضريبي لتفسير الطلب على النقود والعملات بين الدول الصناعية وكانت نتائجها الأساسية كالآتي :
 - أن للأعمال غير المشروعة دورها الكبير في تفسير الاختلاف بين البلدان الصناعية في إستخدام العملات وودائع البنوك، وأن 10 % زيادة في هذه الأعمال ترتبط بانخفاض قدره 10 % في الطلب على العملة ، وبانخفاض قدره 6 % في الطلب الكلي على النقود .
 - إن اتجاه العلاقة بين الأعمال غير المشروعة والعملة تغير فيما بين بداية الثمانينات وبداية التسعينات ففي وقت ما أدى إزدياد ملحوظ في الأعمال غير المشروعة على زيادة الطلب على العملة والآن أدت الزيادة في هذه الأعمال إلى إنخفاض الطلب على العملة ، وبعبارة أخرى ، إن أساليب تبييض الأموال قد تغيرت وأصبحت تبتعد عن النظام المصرفي المباشر والنقود السائلة ، وتتجه نحو الأسواق المالية الموازية وإلى الأدوات المتطورة غير النقدية (مثل المشتقات) وربما المقايضة (مثل مبادلة السفن والأسلحة بالمخدرات)² ، فإذا أنتقل تبييض الأموال إلى السوق الموازية ، أي تسجيل المبالغ المدينة والدائنة لهذه الأعمال عن طريق أشباه البنوك ، عبر شبكة الإنترنت مثلا ، فإن ذلك يكون له آثار وخيمة في ما يخص تخبط المعلومات ، وعلى الجهود المبذولة لاحتواء أعمال التبييض والتي تركز عادة على النشاطات عند وصولها المرحلة التي تدخل فيها العوائد للإقتصاد العلني .
- كما أن الهروب المفاجئ أو التدفق المفاجئ وبصورة خفية ، ينتج عنه تضارب كبير يحدث بين الأموال المحلية ، وما هو متدفق من الخارج وهذا ناتج عن نقص المعلومات الصحيحة المتعلقة بهذا المجال لضبط السياسة النقدية ، وفتح حساب رأس المال بصورة كبيرة في التسعينات ، فاصطدمت مثلا شبه الجزيرة الكورية بحجم التدفقات المالية غير المتوقعة على ضوء إدارة ضعيفة للسياسة النقدية ، أحدثت أزمات خانقة في نهاية المطاف ، وهذا يطابق تماما ما تفعله تبييض الأموال في إحداث الخلل بالمعلومات لضبط السياسة النقدية³ خاصة المعلومات المتعلقة بحجم التدفقات أو هروب رؤوس الأموال ، تسبب في مشاكل نقدية مماثلة .

¹ - بيترج .كويرك، المرجع نفسه، ص8 .

1-BRENT L .Bartlett, The negative effects of Money Laundering on economic development, International Economics Group, Dewey Ballantine LLP, N.77, December 2002.P21.

2- IBID, P 24.

كما أن الاحتراف الذي يتميز به مبيضو الأموال واستخدامهم لمن يشبههم من صناع التبييض وهم مقدمو الخدمات المتخصصة كالمحاسبين والمستشارين والماليين، دورا كبيرا في ابتكار أساليب جديدة للتمويه والمراوغة، ساعد هذا على إمكانية التلاعب بكميات ضخمة من النقود وبتدفقاتها دون علم السلطات النقدية، على أساس أن صناع التبييض لديهم خبرة في كيفية التحكم في السياسة النقدية وبالتالي حتى ولو أدرجت السلطات النقدية في مخططه هامش وجود التدفقات غير المشروعة، فلا تستطيع التحكم في مواعيد وحجم تدفقها وهذا ما يجعل السياسة النقدية دائماً فاقدة التخطيط وانحراف المعلومات المتتبا بها عن التي تحدث فعلا .

بالإضافة على هته المخاوف فإن شدة الإجراءات المستخدمة في مكافحة تبييض الأموال متعارضة مع رفع القيود التي تزيد من التعاملات الدولية، فالرقابة على الصرف أدت إلى ظهور أسواق موازية فعالة ومزدهرة ومرتبطة بالاقتصاد السري، وهنا يتعين على واضعي السياسات، ابتكار إجراءات مضادة تسمح لهم بمسابقة تطورات الأسواق المالية وضمان توفير معلومات على تيسير الصرف الأجنبي وغير ذلك¹.

وكما نعلم أن قائد السياسة النقدية هو البنك المركزي، ويستخدم في ذلك أدوات مختلفة للتحكم ومراقبة نشاط البنوك ومن أهمها ما يعرف بسعر الخصم، ويستخدم هذه الأداة لزيادة أو تخفيض تكاليف الإقراض أو قبول الودائع عند البنوك من الأفراد، ولكن ما رأيناه بالنسبة للمبيضين، أنهم يستخدمون البنوك التجارية في عمليات التبييض بالتنازل جزئيا أو كليا عن الفوائد مقابل قبول الودائع دون السؤال عن مصدرها، وبالتالي حصول البنك على ودائع بتكاليف منخفضة جدا أو منعدمة في أغلب الأحيان، وهذا يقلل من قوة ضغط أو تحكم البنك المركزي في نشاط البنك القائم بذلك، وهذا من شأنه إضعاف السياسة النقدية .

وعلى العموم يمكن القول أن الحركة المالية والنقدية الناتجة عن تبييض الأموال تؤدي من الناحية الإقتصادية إلى :

- تغيير الطلب على النقود بحيث لا يستجيب للمؤشرات الإقتصادية الكلية .
- تغيرات غير محسوبة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة .
- عدم الاستقرار وارتفاع درجة المخاطر بالنسبة لنوعية الأصول التي تديرها المؤسسات المالية بما يؤثر على المتغيرات النقدية² .

وهذا بدوره ينتج عنه :

أ/- **إنخفاض قيمة العملة الوطنية** : تؤثر تبييض الأموال تأثيرا سلبيا على قيمة العملة الوطنية، نظرا للارتباط الوثيق بين هذه العملة وتهريب الأموال إلى الخارج، وما يعنيه ذلك من زيادة عرض العملة الوطنية مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي يتم تحويل الأموال المهربة إليها، بقصد الإيداع في بنوك خارجية

¹ - لخضر عزي ، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

² - محمد علي الشيخ، « عمليات غسل الأموال ... التعريف والتاريخ والآثار السلبية »، مجلة المصرفي، العدد 26، 2003، المقال منشور في موقع البنك السوداني على الصفحة : <http://www.bankofsudan.org/>

أو بغرض استثمارها في الخارج أو غير ذلك، ولا شك أن النتيجة الحتمية لذلك هو إنخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية .

ب/- رفع معدلات التضخم بمختلف أنواعه : تؤدي عمليات تبييض الأموال إلى حصول أصحابها على دخول كبيرة دون أن يقابلها زيادة في إنتاج السلع والخدمات، وفي الوقت الذي يعاني فيه الإستثمار الجاد الحقيقي من اختناقات محتمة في السيولة اللازمة له .

هذا التقابل يؤدي إلى توسيع الفجوة بين المعروض من السلع والخدمات والطلب عليها مع صعوبة التغلب عليها أو تضيقها بالإستيراد لافتقار النقد الأجنبي، مما يولد ضغوط تضخمية متزايدة تؤدي إلى اشتعال الأسعار، وهذه الضغوط تختلف بدورها ضغوط على الادخار وهذا ما تعاني منه الدول النامية الفقيرة على وجه التحديد .

ولا تخلو عمليات تبييض الأموال من تدفق نقدي إلى تيار الإستهلاك سواء في حالة التبييض عبر البنوك والقنوات المصرفية أم عن طريق السلع المعمرة والذهب وغيرها¹ .

وهو ما يعني الضغط على المعروض السلعي من خلال القوة الشرائية لفئات يرتفع لديها الميل الحدي للإستهلاك، وذات نمط استهلاكي يتصف بعدم الرشد أو العشوائية، ولا تقم وزنا للمنفعة الحدية للنقود ولا تقارن بينها وبين المنفعة الحدية للسلع والخدمات المعروضة في الأسواق وبذلك تساهم عملية تبييض الأموال في زيادة المستوى العام للأسعار، أو حدوث تضخم من جانب الطلب الكلي في المجتمع، مصحوبا بتدهور القوة الشرائية للنقود.

على المستوى الدولي، تساعد عمليات تبييض الأموال على تصدير التضخم من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية بسبب خروج أموال ضخمة من الدول النامية إلى الدول الصناعية التي يشعر أصحاب الأموال القذرة أنها أكثر أمانا لأموالهم ومع وجود تيار داخل كبير في الدول الصناعية لا يصاحبه زيادة في العرض السلعي فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تضخم في الدول الصناعية ولما كانت الدول النامية تعتمد على الدول الصناعية المتقدمة في حوالي 80 % من حجم تجارتها الدولية فإن ارتفاع الأسعار في الدول المتقدمة يعني زيادة أسعار السلع التي تستوردها الدول النامية وبالتالي ارتفاع الأسعار فيها² .

مع استمرار اشتداد عمليات تبييض الأموال ومواصلة إنتشارها، بدأ القلق من مخاطر حدوث التضخم الجامح، وليس بمفرده بل يصطحب معه ما يعارضه من انكماش، وهذا ما بدأ بالظهور في السنوات الأخيرة وما تسببه تبييض الأموال من إزدواجية الظواهر المتعارضة، حدث هذا فعلا في سنة 1997 و 1998 م على أعقاب الأزمة الآسيوية، مما أثار جدلا كبيرا في كيفية التحكم فيها أو أي الوسائل التي تتناسب لمثل هذه المشاكل لحلها³ .

¹ - بابكر الشيخ، المرجع نفسه، ص (52- 53).

² - صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2003، ص 184 .

³ - جاسم المناعي، « الأزمة الاقتصادية الآسيوية محاولة تشخيص »، المؤتمر الرابع لأسواق المال العربية، بيروت، 8 ماي 1998، ص 3 .

ففي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع نتيجة إرتفاع أسعار الواردات وعدم قدرة مصادر البلاد من العملة الأجنبية على تغطية حاجتها من الواردات، نجد أن جهاز الإنتاج الوطني يعاني من الركود وعدم قدرة السوق على امتصاص واستيعاب منتجاته التي تتكدس بها المخازن وبالتالي تتسع الخسائر ويزداد الفاقد والتالف تبعاً لذلك ويصاب متخذ القرار بالحيرة حيث نجد أن هناك إزدواجية متعارضة في الوضع الإقتصادي تأخذ شكل جانبيين هما :

- الجانب الأول : ركود في الطلب المحلي وانكماش في القدرة التصريفية للمشروعات مع إرتفاع تكاليف الإنتاج وبشكل مستمر، وعدم القدرة على تمويل الإحتياجات من المستلزمات، وتآكل رأس المال العامل للمشروعات، وحدوث فجوات متزايدة في رأس المال، خاصة فيما يخص السيولة النقدية وعدم قدرة المشروعات على تدبير مستلزماتها .

- الجانب الثاني : إرتفاع في الأسعار بشكل متواصل لا يستطيع المستهلك تحمله وبالتالي لا يستطيع شراء السلع والخدمات التي تقدمها المشروعات لعدم تناسبها مع الدخل الذي يحصل عليه¹ .
وفي هذه الحالة يقع الإقتصاد فريسة ما يسمى بالتضخم الركودي (*Stagflation*) .

أما فيما يخص التضخم الجامح الذي تحدثه تبييض الأموال فقد قام كل من، خافيير هامان وأليساندرو براتي (*A.javier Haman and Alessandro Prati*) بدراسة هدفها الحد من قهر التضخم الجامح أو الضار فأنجزوا ما يسمى بمشروع تثبيت التضخم، من خلال التحكم في أدوات تثبيت سعر الصرف والتقلبات النقدية، فلاحظوا وهذا عند استخدام التحليل الثنائي المتغير البسيط، أن أثر الصدمات الخارجية وتدفقات الأموال غير المشروعة أكبر من أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية المحلية (كسعر الصرف الحقيقي ونمو الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الإحتياطات الدولية والمتغيرات السياسية مثل التصحيح النقدي والمالي) على إحداث التضخم، وقد يعكس هذا الاكتشاف حقيقة أن التصحيح الإقتصادي الكلي ذاته يعتمد على التحكم في أثر الصدمات الخارجية والتدفقات غير المشروعة²، ولكن ينبغي أن لا يفسر هذا أنه يعني عدم أهمية السياسات الكلية .

بعدها نجحت عملية التثبيت عندما أدرجت هذه العوامل ضمن المخطط القياسي وتمت التجربة بنجاح نسبياً، عندما أجريت على الإقتصاد البوليفي بعد إعلان بوليفيا عن مستوى توقعات هذه التدفقات وتم تثبيت التضخم فيها والحد من استمراره في الارتفاع .

ومن ثم أدرك الاقتصاديين أن هذه المتغيرات، هي السبب الذي كان وراء فشل العديد من الدراسات التي تهدف إلى مقاومة التضخم، ودعم هذا كذلك مقال (- فرانشيسكو لوسي فيجا) عام 1999 تحت عنوان « ما الذي يسبب في إخفاق خطط تثبيت التضخم ؟ » في مجلة النقد والتمويل الدولي³ .

¹ - مانموهان س، كومار، « هل الانكماش هو الخطر الجديد ؟ »، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 2، جوان 2003، ص 16.

² - خافيير هامان وأليساندرو براتي، « قهر التضخم : أهمية الحظ والتوقيت والمؤسسات السياسية »، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 2، جوان 2003، ص 12 .

³ - خافيير هامان و أليساندرو براتي، المرجع السابق، ص 12.

ونوضح ذلك بأخذ أمثلة عن الدول التي شهدت أكبر معدلات تدفق الإيرادات غير المشروعة ونختار خمسة من أعلى الدول التي تركزت فيها تداعيات تبييض الأموال وهي (الأرجنتين، أوكرانيا البرازيل، بوليفيا، البيرو)، من إرتفاع معدل التضخم والعجز المالي وهروب رؤوس الأموال من خلال الجداول التالية :

الجدول (1)

معدل التضخم السنوي (%) حسب الفترات الزمنية المذكورة لدول التضخم الجامح

البلد	الفترة	س- 3	س- 2	س- 1	س	س+1	س+2	س+3
الأرجنتين	98 -90	90.1	131.3	343.0	2697.0	171.7	24.9	10.6
أوكرانيا	94 -91	غ.م	2.1	4.2	1613.7	376.4	80.2	15.9
البرازيل	90 -89	147.1	228.3	629.1	2189.2	477.4	1022.5	1927.4
بوليفيا	85 -84	32.1	123.5	275.6	6515.5	276.3	14.6	16.0
البيرو	1990	86.3	86.3	3398.5	7485.8	409.5	73.5	48.6

Source : IMF,International Financial Statistics (Various years),Reinhard and Savastano 2002,¹

حيث :

س : تمثل أعلى نسبة وصلها التضخم خلال تلك الفترة .

س- 1 و س+1 ... هي السنوات التي سبقت وتلت هذه النسبة على التوالي .

والفترات الزمنية المشار إليها : هي الفترة التي دامت فيها هذه النسبة .

غ.م : يعني غير متاح .

الجدول (2)

العجز المالي / الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول (بالنسبة المئوية) .

البلد	الفترة	س- 3	س- 2	س- 1	س	س+1	س+2	س+3
الأرجنتين	90 -89	4.2	6.7	8.6	4.9	1.7	0.4 -	0.2
أوكرانيا	94 -91	غ.م	غ.م	غ.م	14.1	8.7	4.9	3.2
البرازيل	90 -89	11.3	32.3	53.0	56.3	27.2	44.2	58.1
بوليفيا	85 -84	7.8	14.7	19.1	16.7	2.5	7.4	5.7
البيرو	1990	9.0	6.4	7.2	7.4	1.4	2.6	2.7
عجز التشغيل		3.6	5.7	4.8	2.8	0	2.2 -	0.3

Source : IMF: International Financial Statistics (Various Years) Reinhard and Sarastano (2002).

بعد حدوث هذه الظواهر، لم تبخل هذه الأخيرة بتداعياتها على الإقتصاد، حيث سببت في إنهيار الوساطة المالية وسحب الودائع على نطاق واسع والزيادات الحادة في القروض المشكوك فيها وهو ما يصاحب الانكماش الإقتصادي والتخلف عن سداد المديونية وحدث العديد من التشوهات الإقتصادية تشمل القيود على الأسواق وحركة رأس المال وأشكال عديدة من الكبح المالي وانتشار الأسواق المجزأة

¹ - خافيير هامان و أليساندرو براتي، المرجع السابق، ص 12.

للصرف الأجنبي والفساد الصريح، وعلى الرغم أنه من الصعب قياس هذه التشوهات فقد وجد أن علاوة سعر سوق الصرف الموازية أثناء هذه المرحلة ومبالغ هروب رأس المال، تصلح كبديل لذلك¹، ونوضحها في نفس الدول خلال الجدول التالي :

الجدول (3)

متوسط علاوة السوق الموازية لهذه الدول (بالنسبة المئوية) .

البلد	الفترة	س- 3	س	س+3
الأرجنتين	1990 - 89	66.7	67.7	10.9
أوكرانيا	1994 - 91	غ.م	غ.م	11.1
البرازيل	1990 - 89	111.5	102.3	18.1
بوليفيا	1985 - 84	54.0	119.1	7.3
البيرو	1990	278.8	32.7	6.4

Source : World Currency yearbook (various issues) : Reinhart and Savastano (2002).

حيث تعرف علاوة السوق الموازية بأنها: $100 \times$ (سعر صرف السوق الموازية - سعر الصرف الرسمي) .

الجدول (4)

مجمع هروب رأس المال في هذه الدول (ملايين الدولارات) .

البلد	الفترة	من س- 3 إلى س	أثناء س	من س+3 إلى س
الأرجنتين	1990 - 89	8662	7938	27434 -
البرازيل	1990 - 89	38757	8932 -	30476 -
بوليفيا	1985 - 84	73	190	70 -
البيرو	1990	2310	669 -	11318 -

Source : World Currency yearbook (various issues) Reinhart and Savastano (2002).

❖ حيث القيد الإيجابي : يشير إلى هروب رأس المال (التدفق الخارج) . و السلبي يشير إلى عودة رأس المال (التدفق الداخل) .

2.2. التأثير على السياسة المالية :

تبييض الأموال تؤثر سلبا على السياسة المالية وتكامل عناصرها، سواء في جانبها المتعلق بالسياسة الإنفاقية للدولة أو في جانبها الخاص بالسياسة الإيرادية (ما كان متعلقا منها بالضريبة أو بالقرض العام أو بالصادرات)، وتم ذلك استجابة لمستلزمات سير عمليات التبييض بحيث تعمل على زيادة النفقات وفي نفس الوقت تخفض الإيرادات .

ونبدأ بزيادة النفقات، ففضلا عن المبالغ الضخمة التي تخصصها الحكومات في محاولة إحتواء والسيطرة على مصدر الأموال التي يتم تبييضها (الأعمال غير المشروعة)، فهناك نفقات كبيرة استحدثت

¹ . كارمن م رينهارت و ميغيل أ سافستانوا، حقائق التضخم : الحديث الجامع، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، جوان 2003، ص 20 .

لمحاولة إحتواء تفاقم تبييض الأموال في حد ذاتها، تدخل ضمن برامج مكافحتها، حيث أقامت الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً شبكة لمكافحة تبييض الأموال وخصصت لها ميزانية سنوية قدرها 25 مليون دولار، يعمل بها أكثر من 50 خبيراً من خبراء تحليل الأموال ومراجعة المعلومات¹.

وإذا ما رجعنا إلى زمن ما قبل هذه الظروف، حيث قام (أدولف فاجنر) في نهاية القرن التاسع عشر وهو من أهم منظري السياسات المالية في ذلك الوقت، بدراسة وضع فيها أن مقارنة تطور حجم الإنفاق العام بحجم الإنفاق الوطني في العديد من الدول السائرة في ركب التقدم، و أثبت أن حجم النشاط الحكومي يتزايد بإضطراب، وقد أرجع فاجنر هذه الظاهرة إلى التوسع في الإنفاق على الوظائف الأساسية في الدولة والعناية بأدائها بصورة أفضل، ومن جهة أخرى لحرص الدولة على الاضطلاع بوظائف جديدة وتقديم خدمات عامة إضافية لمواطنيها².

لكن بتطور وتزايد الأحداث والفضاءات المالية، بدأت هذه النظرية تفقد واقعيته، لأن فاجنر القرن التاسع عشر لو كان يتكلم عن أسباب زيادة الإنفاق العام للحكومات في القرن الواحد والعشرين لما - لا نقول غير رأيه - ولكن يضيف إلى هذه الأسباب، أسباب أخرى أهم وأكبر وأخطر.

وفي نفس الوقت ومن الجانب الإرادي، تعمل تبييض الأموال على استنزافه، سواء الإيرادات الضريبية أو استقطاعات الناتج الوطني الناتجة عن إنخفاض معدلات الإنتاج، وهي ممتزجة مع بعضها فخسارة القدرة الإنتاجية تؤدي إلى نقص الأوعية الضريبية وبالتالي نقص الإيرادات الضريبية، ويتم تعويض هذا النقص في أغلب الأحيان بزيادة العبء الضريبي على بقية المستثمرين وعامة الناس.

وهذا يزيد إما من التهرب الضريبي أو من الهروب من الإستثمار أصلاً، ومن شأنه أن يجعل جباية الحكومات للمبالغ الضريبية أمراً أكثر صعوبة وخسارة جزء كبير من تلك الإيرادات³.

كما أن الأعمال غير المشروعة والخفية التي لا تدفع الضرائب، لو كانت مشروعة وتدفع مستحقاتها، خفض هذا من العبء الضريبي لبقية المستثمرين.

ومن جهة أخرى لو تأملنا جيداً في أزمة دول جنوب شرق آسيا وأعراضها النقدية لنجد أنه كانت لها إفرزات على السياسة المالية والإنفاقية لهذه الحكومات، ونحن نأخذ بهذه الأزمة كمثال لأنها تجسد إستثمارات التبييض، عقب تحرير تدفقات رأس المال خلال فترة التسعينات، والتي تعتمد على الريح السريع في المدى القصير وعلى المضاربة في الإستثمارات العقيمة.

هذه الرساميل شوشت بسرعة إقتصاديات بلاد الاستقبال، وهكذا بلغت المضاربة على الأراضي في بانكوك وجاكرتا وسيول حالة منافية للمنطق، ناطحات سحاب للمكاتب نمت كالفطر وأبراج ضخمة تؤوي كازينوهات ونوادي للترفيه إنتشرت في المدن الكبرى وأحياء كاملة من شقق السكن الفخمة، ثم

¹ إدوارد إينبات و دانيل هاردي و وور باري جونستون ، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي ، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص 64.

³ هانس بيترمارتن وهارلد شومان، فخ العولمة، ت، عدنان عباس علي، مراجعة، رمزي زكي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1998، ص 126.

تبين أن عرض المساحات المبنية زاد عن الطلب عليها ، وانفجرت الفقاعة العقارية وبادرت الرساميل الأجنبية إلى مغادرة البلاد بالسرعة التي دخلت بها وأنهار الاقتصاد¹.

وأضطر بعدها البنك المركزي التايلندي أن يستخدم مئات الملايين من احتياطي الدولارات لشراء العملة الوطنية دفاعا عنها ، وبعد ثلاثة أسابيع من هذا النزيف وجدت تايلندا نفسها في حالة توقف عن الدفع و سرعان ما جرت الأزمة التايلندية وراءها سقوط الإقتصاد الوطني في كل من إندونيسيا وتايوان وكوريا الجنوبية وبلدان أخرى في المنطقة².

وبسبب الضغوط الشديدة التي فرضها صندوق النقد الدولي من فرض تعويضات للمتضررين الأجانب نتج عنها أرتباك وضغط على السياسة المالية من خلال تطبيق التقشف في الميزانية وفي السوق المالية وتخفيضات كبيرة في النفقات الإجتماعية والقروض المتاحة للمؤسسات الوطنية ومئات الآلاف من العمال فقدوا وظائفهم في مدى عدة أسابيع ، وأضطرت الحكومات إلى أن تجمد جميع أنواع المعونات للمحتاجين ، كما حذفت الوجبات على طلاب المدارس واختفت الأدوية من المستشفيات وتفاقم سوء التغذية وكما هو الحال دائما ، كانت الطبقات الأكثر فقرا هي التي دفعت ثمن ذلك ، بخفض جميع اعتمادات الدعم على السلع الضرورية³.

وما يقلق أكثر فيما يتعلق بالتأثير السلبي لتبييض الأموال على السياسة المالية هو سن بعض الدول لقوانين تشريعية رسمية تنص على خصم الرشاوى من قيمة الضرائب المستحقة على الشركات⁴. وهذا القانون أثار جدلا واسعا عند بعض الرافضين لهذه التعاملات على اعتبار أنه يشجع على التماهي في الرشوة ولا يجرمها .

اجتمعت في هذا الشأن منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية عام 1996 ، وأصدرت توصيات تدعو للتخلي عن مثل هذه القوانين ، ورغم ذلك لا تزال العديد من الدول تعمل بها إلى غاية الآن .

3 - تأثير تبييض الأموال على المؤشرات الحقيقية للإقتصاد الكلي :

تعرضت المتغيرات الحقيقية للإقتصاد الكلي كذلك - وكما رأينا بالنسبة للمتغيرات النقدية والمالية - إلى تأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة ، الأولى عندما تستخدم هذه القطاعات في عمليات التبييض والثانية ناتجة عن الآثار السلبية التي تعرضت لها السياسات النقدية والمالية ، التي كانت لها تبعات كبيرة على تدهور المؤشرات الكلية للإقتصاد ، كانخفاض معدلات الادخار والاستثمار والدخل الوطني وارتفاع معدل البطالة ونوضح ذلك في مايلي :

¹ . جان زيغلر ، مرجع سبق ذكره ، ص 185.

² . جاسم المناعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

³ . جان زيغلر ، مرجع سبق ذكره ، ص 186.

⁴ . كيمبرلي آن إليوت ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

1.3- التأثير على معدلات الادخار والاستثمار :

أ- انخفاض معدل الادخار : أثبتت الدراسات وجود علاقة عكسية بين عمليات تبييض الأموال والادخار المحلي، بمعنى أنه كلما زادت تبييض الأموال قل معدل الادخار، والميزة الأساسية التي تجعل تبييض الأموال تخفض من معدلات الادخار هو أنها تتسبب في هروب كميات هائلة من رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي تقل المدخرات التي يمكن أن توجه إلى الإستثمار وسنرى كذلك أن هذا الأخير يتأثر هو بدوره من هذا التسرب.

قد أشارت تقديرات لصندوق النقد الدولي إلى أن جملة الموال المهربة من الدول النامية خلال الفترة ما بين 1975- 1978 بلغت 300 مليار دولار تمثل ثلث الزيادة في حجم مديونية هذه الدول خلال نفس الفترة، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من تثبيط للجهود الرامية إلى تعبئة الادخار المحلي وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات التي أوضحت أن كل دولار مقدم من الخارج أدى إلى نقص التراكم بحوالي نصف دولار بسبب الطابع الطفيلي لاقتصاديات الدول النامية وسرعة اندماجها في حركة رأس المال الدولي .

كما لوحظ أن الفترة التي تم فيها قياس هذا النزيف، تسبق مفاهيم العولمة المالية وتحرير التدفقات وبذلك فهذا الرقم قد تضاعف بقيم كبيرة في هذه الآونة، وتعكس هته الفكرة النزعة الجديدة نحو تدويل المدخرات الفردية في إطار تدويل التراكم المالي، وقد أوضحت بعض الإحصائيات الدولية أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها يذهب إليها أكثر من 15 % من المدخرات العالمية¹.

أما إذا تم تبييض الأموال عن طريق تصرفات عينية ك شراء الذهب والتحف الفنية أو المضاربة في الأراضي و العقارات، فإن هذا يعني الإتجاه نحو الإستهلاك الترفي، وإذا استندنا كمفهوم عام للنموذج الكنزبي البسيط، الذي عرف الدخل بأنه مجموع الإستهلاك العادي والادخار كتصرف رشيد، أي أن $Y = C + S$.

وفي حالة تحول المستهلك من الإستهلاك العادي إلى الإستهلاك الترفي أملت الظروف المحيطة به فهو بذلك يأكل من قيمة الادخار المفترض تحصيله، وبالتالي إذا سلك هذا السلوك العديد من الأفراد فالتآكل يمس معدل الادخار المحلي الوطني أو مجموع الودائع الجارية والأجلة لدى المؤسسات المالية والمصرفية²، على اعتبار أن غير ذلك يعد اكتزاز .

كما أن الطلب على النقد الأجنبي لتحويل المتحصلات إلى الخارج يعني تزامم الطلب على المعروض من هذا النقد - وهو بطبيعة الحال محدود في الدول النامية - بين راغبي الإستثمار الحقيقي وبين راغبي نقل الأموال لتبييضها في الخارج، وهنا ينشأ نوع من التنافس الشديد الذي يعتمد على القوة النسبية لشقي الطلب بالنسبة للمعروض .

وإذا زاد حجم التنافس في ظل سياسة نقدية مقيدة، نجد أن محترفي التبييض قد يكسبون جولة المنافسة، لأنهم يتسببوا في اتساع رقعة السوق السوداء ويلجئوا إلى حائزي النقد الأجنبي من أفراد المجتمع

¹ . فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت، عالم المعرفة للنشر، 1990، ص 321.

² . رمزي نجيب القسوس، ، غسيل الأموال جريمة العصر، عمان، دار وائل للنشر، ط1، 2002، ص 63 .

بشكل مباشر، أو حتى إفساد بعض العاملين في الأجهزة التي تتعامل في النقد الأجنبي كالبنوك العامة منها و الخاصة، ولا يهتم راغبوا التبييض كثيرا بالسعر الذي يدفعونه في مقابل الحصول على النقد الأجنبي لأن معدلات أرباحهم تكون مرتفعة جدا، مقارنة بالثمن الذي يدفعونه في مقابل ذلك، كما نجد أن خط القنوات الرسمية في الحصول على النقد الأجنبي يكون قليلا نظرا لأن أسعار الفائدة محددة و يصعب تحريكها إلا بناء على اعتبارات إقتصادية، وهذه بدورها قد لا تبرر رفع سعر الصرف للعملة الأجنبية أي أن المستثمرين الجادين لا يستطيعون مجاراة وسطاء التبييض مما يسبب إحباطا وتعويقا لهم¹. وهذا يدفعهم إلى توظيف أموالهم في الخارج، ويصبح الكل متوجها إلى الخارج بحثا عن الربح. كما تعتبر تبييض الأموال ضريبا من ضروب الفساد المالي والاقتصادي وهذا الأخير هو مصدر أساسي لها وكلما ارتفع الفساد انخفض معدل الادخار وأشار إلى ذلك، الإقتصادي ميردال (Myrdal) الذي أجرى دراسة على من أسماها الدول الرخوة (soft state)، التي تعاني من الرشاوى والتهرب الضريبي وضعف كفاءة الأجهزة الإدارية، وقد أوضح ميردال أن الفساد يؤثر سلبا على معدل الادخار بشكل ملحوظ أثناء دراسته التجريبية².

وبالتالي ضمنا وبشكل مترابط أن تبييض الأموال تؤدي إلى تخفيض معدل الادخار الوطني .

ب/- إنخفاض معدل الإستثمار : إضافة إلى تدهور معدل الادخار، ينتج عن تبييض الأموال بسبب هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وهذا عندما تقترن التحويلات النقدية المصرفية بين البنوك المحلية والبنوك الخارجية والبنوك المراسلة، في مثل هذه الحالة تعجز المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الإستثمار، ويتسع نطاق الفجوة التمويلية، حيث يتم إيداع المدخرات في البنوك الخارجية دون أن توجه إلى قنوات الإستثمار داخل البلاد .

كما أن إستخدام المبييضون لأدوات القطاع الخارجي ومزج إيراداتهم بتدفقات التجارة الخارجية ساهم أكثر في النزيف الداخلي للأموال، وفي دراسة قامت بها الأمم المتحدة شملت تأثير تبييض الأموال على روسيا، لاحظت أن مشكلة تبييض الأموال فيها مرتبط دائما بتحركات رؤوس الأموال إلى الخارج و القلة منها فقط توجه إلى إستثمارات داخلية وتقدر كمية الأموال المهربة للتبييض في روسيا 10 مليار دولار سنويا وهي دلالة على فقدان فرص هائلة من مصادر الإستثمار .

وغالبا ما يستخدم المبييضون ما يسمى "شركات التستر"، والتي تقوم في أصل عملها بخلط عائدات الأعمال غير المشروعة مع عائدات الأعمال المشروعة وهو ما يتيح لتلك الشركات الحصول على كميات ضخمة من الأموال والتي تقوم باستعمالها في دعم منتجاتها وخدماتها وتقديمها بأسعار تقل عن أسعار السوق³ وفي هذه الحالة تتمكن هذه الشركات من توفير منتجاتها بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها، وهكذا تكتسب ميزة تنافسية تستعملها في الصراع مع الشركات القانونية التي تعتمد في تمويلها على

¹ . محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² . نادر عبد العزيز شاذي، مرجع سبق ذكره، ص 353.

³.Brent L.Bartlett, op.cit , p 25.

الأسواق المالية وموارد مالكيها، وهذا الأمر يجعل من الصعب على الشركات القانونية منافسة شركات التستر، التي تحضى بدعم في التمويل، الأمر الذي يؤدي في المدى القصير والمتوسط إلى خروج تلك الشركات والمؤسسات من السوق.

ويتسبب في تخفيض معدل الإستثمار العام على المدى الطويل، حيث أثبتت إحدى الدراسات الأمريكية أن عمليات تبييض الأموال تتسبب في تخفيض معدل الإنتاج بحوالي 30 %، وذلك ناتج عن إنخفاض في معدلات التصنيع.

وبالتالي تبييض الأموال يحرف الإستثمار ويضغط على الإنتاج المحلي، خاصة في القطاع الحقيقي، وذلك بتحويل المصادر إلى إقتصاديات موازية ذات فعالية أقل إنتاجية، وينشأ عنها ما يعرف بـ "الإستثمارات العقيمة *Sterile investment*"، وإلى الإستثمارات التي تولد إنتاج يهرب إلى ما يسمى "بالإقتصاد الإضافي" أو لاقتصاد الرفاه أو إقتصاد ما بعد التنمية - وهي عبارات حديثة أنجبتها المتغيرات العالمية الجديدة - أي أنه في هذه الحالة هناك عمليات إنتاجية انعكاساتها تقفز على مراحل تعتبر أخيرة حتى بالنسبة للدول المتقدمة، متخطية المراحل الأساسية - المركزة أساسا على تنشيط عملية التنمية - وبذلك تكون وجهتها إلى العقارات والتحف والمجوهرات وكل ما يجسد لغة الترف وهذا يشكل انحراف للمصادر النادرة - خاصة إذا كنا نتكلم عن الدول النامية - عن مواقعها الصحيحة¹.

علاوة على ذلك وما يجعل هذه المشاريع عقيمة هو هدف تشغيلها والمتمثل أساسا في تبييض الأموال غير المشروعة وإيجاد منافذ لتوظيفها تمكّنهم من إضفاء صفة الشرعية على أموالهم ليتمكنوا من المجاهرة علنا بمصادرها، وليس على أساس جدوى إقتصادية تصطبح معها نجاح المشاريع كتحقيق الأرباح والتجاوب مع متطلبات المستهلكين ومستحقات رأس المال المشروع².

وإذا حللنا من ناحية تدفق الأموال إلى الداخل والتي تم تبييضها في الخارج، فيميل أغلب المبيضون إلى إدخالها في شكل سلع كمالية، وتضم إلى قائمة الواردات وبالتالي يضغط على أسعار نفس السلع التي يتم إنتاجها في الداخل وهذا يخفض من أرباح المشاريع التي تنتجها، ومن شدة المنافسة المشروعة بين الشركات الإنتاجية التي تتولد عنها سلع ذات جودة عالية وثمان منخفضة.

أو أنها توجه إلى إستثمارات لا تولد قيمة إضافية وإلى أصول عاطلة كالعقارات في أغلب الأحيان، وهذا يرفع من تكاليف الإستثمارات المنتجة من خلال رفع أسعار هذه الأصول باعتبارها مواد أولية و جزء من رأس مال الشركات. وهذا الأثر يعم على كافة الإقتصاد الوطني ويصعب تحديد قيمته بدقة لكن له تبعات وخيمة على المدى البعيد.

وهناك دراسة إحصائية خصصت لتأثير تهريب المخدرات من كولومبيا على الإقتصاد الكولومبي وذكرت بأن معظم العائدات المتحصل عليها من هذه التجارة، توجه لشراء عقارات بأسعار مرتفعة جدا وفي مواقع إستراتيجية، وهذا من شأنه خلق تشوهات كبيرة على مستوى تخصيص الموارد، و أدى ذلك إلى رفع

1 - Ibid, p 26.

2 . محمد آدم، « غسيل الأموال القذرة »، مجلة النبأ، العدد 62، قطر، ماي 2001.

تكاليف المشاريع الإستثمارية وتخفيض مستوى النشاط الإقتصادي فيها نتيجة الإنفاق الفائض على القطاعات العقيمة¹.

وبما أن تبييض الأموال يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل - وسنوضح هذا في العناصر المولية - فيؤدي بذلك إلى بروز مستثمرين جدد لهم قدرات كبيرة في مجال الإستثمار والجرأة على ولوج مجالات الإستثمار المحفوفة بالمخاطر وهذا عندما تركز على النقاط التي ذكرناها، فينعكس سلبا بالدرجة الأولى على كبار رجال الأعمال والمستثمرين المعينون والمشاركون في تحقيق البرامج الحكومية والتنسيق مع السياسات المالية والإنفاقية، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية يتمتع قطاع الأعمال الصغيرة بعائد كبير نتيجة التهرب من الضرائب والاستثمار في مجالات تحتوي على مخاطر عالية بالإضافة إلى تفشي الاحتيال والاختلاس في الأسواق والمشروعات المربحة وسريعة النمو، وظهرت هذه الصفة مؤخرا حتى في دول جنوب شرق آسيا والاقتصاديات الناشئة².

وبما أن الفساد يتعلق بتبييض الأموال سببا ونتيجة فهو يصمم على كل مؤشرات الإقتصاد الكلي و رأينا ذلك بالنسبة للإدخار، والمستثمر قد يدفع في العديد من المرات لتميرير بعض الإجراءات بذلك هو ينظر إلى الفساد على أساس أنه ضريبة ولها طابع مؤذ، وتقلل من حوافز الإستثمار، ويقدم (باولو ماورو) في عام 1995 دليلا تجريبيا مؤقتا على أن الفساد يخفض الإستثمار والنمو الإقتصادي، والآثار المتحصلة هائلة في ضخامتها .

ففي تحليل يستخدم مؤشرات الفساد التي وضعتها شركة "بيزنس أنترناشيونال"، تسبب تحسن في انحراف معياري واحد في مؤشر الفساد في أن يرتفع الإستثمار بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي وأن يرتفع المعدل السنوي لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنصف نقطة مئوية، ويبين الدليل أن معظم التأثيرات التي تلحق بالنمو الإقتصادي، تحدث من خلال التأثيرات التي تلحق بالإستثمار وأستخرج (كيفر وكناك) عام 1995 بإستخدام مؤشرات قياسية للكفاءة المؤسسية مأخوذة من "الدليل الدولي للمخاطر القطرية"، نتائج مماثلة بشكل عريض، وللمتغيرات المؤسسية في تقديراتها تأثير مباشر مهم على النمو بالإضافة إلى التأثير غير المباشر الذي يحدث من خلال الإستثمار³.

كما أن التأثيرات التي انعكست على المؤسسات المالية خاصة الإستثمارية منها لها تبعات على النشاط الاستثمائي الحقيقي، وجعل هذه المؤسسات في وضع حرج تجاه أداء أهدافها ودورها في إحداث التنمية الإقتصادية.

وبالتالي عملية تبييض الأموال تفسد مناخ الإستثمار النظيف وهي مسؤولة عن ضخ الأموال غير المشروعة بعد تبييضها في الدورة النقدية والمالية وما يسببه ذلك من تشويه في السياسات التي تحكم هاتين الدورتين.

1. Brent L. Bartlett, op.cit, p 27 .

² - جون ماكديويل و غاري نوفيس، مرجع سبق ذكره، ص 3.

³ - كيمبرلي آن إليوت، مرجع سبق ذكره، ص 131.

2.3 - التأثير على الدخل الوطني ومعدل البطالة :

أ- / إنخفاض الدخل الوطني وإعادة توزيعه : يعرف الدخل الوطني لبلد ما بأنه مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين، مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء داخل البلد أو خارجه خلال فترة من الزمن عادة سنة¹. أما الناتج الوطني فهو مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجت باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة².

ورأينا كيف تؤدي عمليات تبييض الأموال إلى هروب الأموال إلى الخارج، وخسارة الإنتاج لأحد أهم عناصره وهو " رأس المال " مما يعيق إنتاج السلع والخدمات، فينعكس بشكل سلبي على الدخل الوطني بالانخفاض. وقد أشارت دراسات في هذا المجال، أجريت عن الدخول غير المشروعة في أمريكا إلى أن وجود هذه الدخول يعتبر مسؤولاً عن إنخفاض الإنتاجية في الإقتصاد الوطني بنسبة 27%³.

ونظراً لأن القطاع الإقتصادي غير الرسمي ينمو عادة بمعدل أسرع من معدل نمو إقتصاديات القطاع الرسمي، فإن تقديرات الناتج الوطني تكون دائماً منخفضة كثيراً عن حقيقتها، وهذا يعني مسؤولية الدخول غير المشروعة والمرتبطة بعمليات تبييض الأموال عن هذا الإنفاق.

تعتبر الأموال المراد تبييضها وعند خروجها من النظام المالي الوطني بحثاً عن بيئة مناسبة لتبييضها وهرباً من الملاحقات القانونية الداخلية، استقطاعاً من الدخل الوطني بدلاً من أن تكون قيمة إضافية فيه ونزيماً للإقتصاد الوطني لصالح الإقتصاديات الخارجية التي تستقطب تلك الأموال من خلال ليونة تعاملاتها مع مثل هذه المبالغ. كما وتسبب تبييض الأموال في إضعاف الدخل الوطني وخاصة من خلال ما هو ناتج عن مخلفات الفساد الإداري عند اختلاس الأموال العامة أو القيام بهرب ضريبي ضخم، ومن ثم تهريب تلك الأموال إلى خارج الدولة على حساب السيولة الداخلية للبلد، وهو ما يؤثر سلباً على الدخل الفردي وكيفية توزيعه وإنفاقه⁴.

كما وقد أشارت أرقام هيئة الأمم المتحدة بأن اعتمادات الجريمة تلتهم نسبة عالية من الميزانيات السنوية لحكومات العالم المتخلف وأثر ذلك سلباً على دخلها الوطني ومن ثم توزيع دخولها الفردية. فوفقاً لهذه التقديرات فإن ما يتراوح بين 10 إلى 14% من مجموع الإعتمادات السنوية يتجه للشرطة والسجون ونفقات مكافحة الجريمة ... إلى غير ذلك.

وليست دخول دول العالم المتخلف وحدها تتأثر بعواقب الجريمة المنتجة فإن الدول المتقدمة كالولايات المتحدة التي تشهد أعلى معدل في أداء الجريمة المنتجة، فإننا سوف نفاجئ بأرقام مذهلة والتي تصل تكاليفها إلى 420 مليار دولار سنوياً⁵.

¹ - مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، 2004، ص 93.

² - مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد، المرجع أعلاه، ص 91.

³ - نادر عبد العزيز شاي، مرجع سبق ذكره، ص 353.

⁴ - أنور شاه و مارك شاكتر، مرجع سبق ذكره، ص 45.

⁵ - ماجد عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص 2.

وعموما ، فالنشاط الإجرامي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بشكل غير متساوي وغير تنموي وذلك بتركزه عند فئة معينة من المجتمع و صعود المجرمين إلى قمة الهرم الاجتماعي على حساب تراجع قوى أخرى فاعلة وخدمة لاقتصادياتها كالعلماء والخبراء والمتعاملين الاقتصاديين ، أو من خلال تحويل الإعتمادات من الإستثمارات السليمة إلى الإستثمارات الخطرة ذات المردودية المنخفضة. ومن ناحية أخرى تؤدي تلك العمليات إلى تشويه نمط الإنفاق والإستهلاك بظهور الإنفاق البذخي عند تحصل فئة من الناس على دخول هي في الأصل منتزعة من فئات أخرى منتجة¹ ، وبذلك يحدث تحول للدخل من فئات منتجة وتحصل على دخول مشروعة إلى فئات غير منتجة وتحصل على دخول غير مشروعة. وهذا له آثار جانبية على الحياة الاقتصادية الاجتماعية ، كما يتسبب الخلل القائم في توزيع الدخل في توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

أما فيما يخص الناتج الوطني فقد أجرى الإقتصادي (بيتر كويرك) ولأول مرة اختبارات تطبيقية على العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتبييض الأموال شملت 18 بلدا صناعيا وقد أثبتت هذه الدراسة حدوث إنخفاض كبير في معدلات نمو الناتج المحلي السنوي مرتبط بالارتفاع في عمليات تبييض الأموال القذرة في الفترة محل الدراسة . كما أن الارتباط الذي لاحظناه بين الإقتصاد الخفي وعمليات تبييض الأموال يعني أن هذه العمليات تساهم في زيادة اتساع الفجوة بين الدخل الوطني الرسمي والدخل الوطني الحقيقي ، ولعل هذا ما يؤدي إلى صعوبة مهمة السلطات المختصة بالتخطيط الوطني والتي يتعذر عليها وضع خطط أو برامج فعالة للتنمية الاقتصادية في ظل تضارب البيانات بين الهيئات الحكومية . وحتى عند محاولة تقدير حجم تبييض الأموال في الدول ، يستخدم الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي وهذا دلالة على الاقتطاع المباشر الذي تحدثه تبييض الأموال فيه ، بحيث تقدر مثلا في أستراليا ما بين 4 و 12 % وفي ألمانيا ما بين 2 و 11 % وفي إيطاليا بين 10 و 33 % وفي اليابان ما بين 4 و 10 % والمملكة المتحدة بين 1 و 15 % وفي الولايات المتحدة بين 4 و 33 %². وهذا كله يوضح العلاقة المباشرة التي تؤثر بها تبييض الأموال على الدخل الوطني.

ب/- إرتفاع نسبة البطالة و تصدع قيم العمل : لا يمكن الفصل بين عمليات تبييض الأموال وزيادة معدلات البطالة ، وهذا بعدما أخذت معدلات الادخار والاستثمار والدخل الوطني ، سواء في الدول النامية أم في الدول المتقدمة وبعد تنقل جزء من هذا الدخل إلى دول أخرى مما يحدث عجز الدولة على الإنفاق على الإستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين ومن ثم مواجهة خطر البطالة. ومع اتجاه مبييض الأموال إلى إستثمارات عقيمة وغير حقيقية التي تزيد من اتساع الإقتصاد الافتراضي و الإستثمار في الأوراق المالية والدخول في فوارق المضاربة ، على حساب إنشاء مستثمرات حقيقية منتجة تعتمد على توظيف اليد العاملة على مختلف مؤهلاتها .

¹ - محسن أحمد الخضيرى ، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² - محسن أحمد الخضيرى ، مرجع سبق ذكره، ص 72.

وهذا ما يرفع من نسبة العاطلين عن العمل والراغبين فيه والباحثين عنه والقادرين عليه، فضلا عن قيام المشروعات الحالية بالاستغناء على أعداد متزايدة من العاملين بها لعدم قدرتها على تحمل أعباء مرتباتهم وتخفيض أجور من تبقى منهم، في ظل منافسة شديدة فرضها المبيضون، مما يزيد من عدم الاستقرار الوظيفي وخلق مناخ غير صحي وغير دافع لزيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية وتراجع حجم الإنتاج وارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من عناصر التكاليف الثابتة، وبالتالي انكماش هامش الربح وتحول المشروعات من وضع ربح إلى خسارة متزايدة بتفاقم الأوضاع¹.

وعن تصدع قيم العمل والمجتمع في هذه الحالة نشهد تزايد نسق القيم المادية والفردية وتراجع القيم المعنوية والمجتمعية وهذا التحويل في القيم يهدد دون شك، التوجه الإيجابي لسلوكيات المجتمع ولا يجعله يتناغم مع تحديات التنمية المنشودة، ويبعده عن تحقيق أهدافه.

وتقليل إمكانية خلق الأنشطة الاقتصادية نتيجة لارتفاع تكلفة المعيشة وتزايد تكلفة الأيدي العاملة إلى الحد الذي تبرره إنتاجية هذه الأنشطة.

وهذا التمايز الاجتماعي يؤدي إلى زعزعة القيم التي من شأنها بناء المجتمع وتحل محلها قيم محطمة للإقتصاد مثل الكسب السريع بغض النظر عن المصدر وعدم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية²، على حساب قيم العمل والعلم والمثابرة والمخاطرة وتثبيط روح التحفيز والابتكار والمبادرة وهذه الصفات الأخيرة تشكل أساس التنمية حاليا.

الخاتمة :

تتطوي عمليات تبييض الأموال على مخاطر كثيرة، تلحق أضرارا بالبنية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية للدول، بحيث تؤدي إلى تدهور حالة وسمعة المؤسسات المصرفية والمالية واضطراب الجهاز المصرفي بأكمله، وتشويه تعاملات الأسواق المالية الأولية والثانوية وتعاملات التجارة الخارجية والداخلية من خلال عدم مشروعية المنافسة والتلاعب في الأسعار كما تتسبب في تدني مؤشرات الاقتصاد الكلي من ادخار واستثمار والدخل الوطني وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وانفلات السياسات المالية والنقدية وتدهور قيمة العملة وعدم التحكم في الصرف المحلي، وهذا ما ينجم عنه استفحال الجريمة المنظمة وتشوه اقتصاد الدولة ■.

¹ .بابكر الشيخ، مرجع سبق ذكره،

² .بابكر الشيخ، المرجع نفسه، ص 74.